رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

اليوم في المدى

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد (1667) السنة السابعة - السبت (5) كانون الاول 2009

معدات حديثة لمراقبة الحدود مع إيران وسوريا

بغداد/ المدى

قامت وزارة الداخلية بشراء معدات حديثة بقيمة ٤٩ مليون دولار، لمراقبة جزء من الحدود مع ايران وسوريا، وفقا لما اعلنه الجيش الاميركي امس الجمعة.واوضح بيان عسكري تلقت المدى نسخة منه: ان "وزارة الداخلية اشترت من الولايات المتحدة انظمة مراقبة تتضمن ابراجا مزودة بكاميرات واجهزة استشعار تعمل بالاشعة تحت الحمراء مرتبطة بمركز القيادة الرئيسية، بمبلغ ٤٩ مليون دولار".واضاف ان "قوات الحدود العراقية ستكون في حزيران ٢٠١٠، قادرة على مراقبة ٤٠٢ كلم مع ايران، في حين ستغطي عمليات المراقبة ٢٨٦ كلم مع سوريا".يشار الى ان طول الحدود مع ايران يبلغ ١٤٥٨ كيلومترا ومع سوريا ٦٠٥ كيلومترات.

وقال قائد وحدة التدريب اللفتنانت جنرال مايكل باربيرو: ان العراق اتخذ خطوة حساسة على طريق حماية حدوده من التهديدات الخارجية".

وكانت وزارة الداخلية اعلنت في اذار الماضي، ادخال تقنيات حديثة تتضمن طائرات لمراقبة الحدود البالغ طولها حوالى ٣٦٠٠ كلم مع دول الجوار بغية منع المتسللين.

ووفقا لوزارة الداخلية، كانت المسافة بين المخافر الحدودية بين عشرة الى ١٥ كلم قبل العام ٢٠٠٦ اما الان فانها لا تتجاوز كيلومترا ونصف الكيلومتر.

بوادر انفراج تلوح في الأفق

جلسة طارئة للبرلمان بطلب من رئيس الجمهورية تناقش الخروج من مأزق النقض

بغداد / نصير العوام والوكالات

يعقد مجلس النواب اليوم السبت جلسة طارئة لمناقشة توزيع المقاعد في المحافظات وآلية احتسابها ، في وقت كشفت مصادر برلمانية لـ (المدى) عن اتفاق اولي جرى بين الكتل النيابية يقضي بإضافة مقعدين الى البرلمان المقبل يمنحان الى محافظات اقليم كردستان ليصبح عدد المقاعد ٣٢٥ مقعدا مع بقاء مقاعد المحافظات التي اقرتها المفوضية على حالها.واشارت المصادر الى وجود اجماع نيابي على هذا المقترح وبانتظار ان توافق عليه كتلة التحالف الكردستاني. الى ذلك استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني امس الاول الخميس رئيس مجلس النواب اياد السامرائي.

وفي اللقاء الذي حضره رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب الدكتور فؤاد معصوم ووزير الخارجية هوشيار زيباري وكبير مستشاري رئيس الجمهورية فخري كريم والناطق باسم التحالف الكردستاني فرياد رواندزي، تم بحث القضايا المفصلية على الساحة العراقية لا سيما المتعلقة بالانتخابات والقانون الخاص بها.

وفي تصريح صحفي عقب اللقاء أشار رئيس مجلس النواب اياد السامرائي الى القضايا التي تمت مناقشتها حيث ألقى قانون الانتخابات بظلاله على المداولات وكيفية التعامل معه في الازمة الاخيرة ، وفيما سيكون هناك نقض آخر للقانون أم لا"؟

و أكد السامرائي أنه جرى التشاور حول كيفية إيجاد تسوية سياسية يتم من خلالها إرضاء الأطراف كافة ودور البرلمان في هذه التسوية، موضحاً أن البحث لم ينته إلى الآن و التداول مازال مستمراً.

وأشار رئيس مجلس النواب إلى أن اللقاء تناول أيضاً احتمالية أن يتأخر إجراء الإنتخابات وما يليها من فترة قد تتسبب بفراغ دستوري، مضيفاً:"ستكون مباشرة المجلس النيابي الجديد بعد فترة من انتهاء عمل المجلس الحالي، بمعنى أنه كيف يمكن التعامل مع هذا الفراغ الدستوري التشريعي، موضحا أن:"المسائل ليست محسومة والمداولات مستمرة وربما اليوم أو في الغد قد نتوصل الى شيء في هذا الخصوص".

من جهته اكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب خالد العطية بحسب (سوا) إن الجلسة ستعقد بطلب شخصي من الرئيس طالباني الذي بحث مع رئيس البرلمان اياد السامرائي قانون الانتخابات وسبل البحث عن مخرج للأزمة الحالية.

فيما اعلن مكتب رئيس مجلس النواب انه دعا المجلس الى عقد جلسة طارئة اليوم. و قال مصدر برلماني لـ (المدى): ان المجلس سيناقش توزيع المقاعد على المحافظات وآلية احتساب مقاعد الاقليات في قانون الانتخابات.

وكان الناطق الرسمي لقائمة تجديد التي يرأسها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي اعلن ان الهاشمي ورئيس الجمهورية جلال طالباني اتفقا في اجتماع عقد بينهما امس على اعتماد سجلات ٢٠٠٥ وباحتساب نسبة زيادة في المحافظات بمقدار ٢،٨ بالمائة سنويا في قانون الانتخابات ،وقال ان الاتفاق سيرسل الى مجلس النواب.

من جانبه قال فرياد راوندوزي الناطق الرسمي باسم كتلة التحالف الكردستاني: ان الكتلة لن تقبل بأي مقترح ينص على تقليل عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لمحافظات اقليم كردستان. مضيفا انها لم تشارك في اجتماع ممثلي بعض الكتل السياسية الاربعاء في منزل رئيس الحركة الوطنية العراقية اياد علاوي،غير انه من الممكن المشاركة في اجتماع مماثل يعقد مستقبلا.

فيما قال الهاشمي: انه سينقض قانون الانتخابات اذ لم يكن هناك حل توافقي.

مضيفا في مؤتمر صحفي امس الاول قدمت ورقة لي وسأدرسها لضمان اصوات الخارج وان تكون نفس قيمة اصوات الداخل".

وبين الهاشمي:"انا منفتح لاي خيار توافقي يعيد الامور الى نصابها ويعطي للمحافظات حقوقها ويوفر فرصا انتخابية متساوية لمواطني الداخل والخارج وانا بانتظار حل توافقي لا يغبن فيه احد واذا لم يكن الحل مناسبا فانا سانقض تعديل قانون الانتخابات".

وفي غضون ذلك حذر ممثل المرجع الديني الأعلى علي السيستاني في كربلاء امس، الكتل السياسية من العودة إلى قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥، لكونه لا يتناسب مع المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر.

وقال عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة بحسب (اكانيوز)، احذر الكتل السياسية من العودة إلى قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥ كونه لم يعد يتناسب مع المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق معتبرا ذلك القانون ولد في ظل ظروف عصيبة كان يمر بها العراق وقد تغير الحال الآن حيث تحسن الوضع الأمني عما كان عليه في تلك الفترة".

فيما أكد المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ أن الفرقاء السياسيين يبذلون مساعي حثيثة للتوصل إلى اتفاق يفضي إلى إجراء الانتخابات التشريعية في شهر شباط المقبل.

وقال الدباغ: إن الكتل السياسية تبحث الآن في "آليات إخراج الاتفاق السياسي"الذي تم التوصل إليه.

مشيرا الى أن تأخير إجراء الانتخابات شهرا واحدا لن يؤدي إلى حصول فراغ دستوري.

من جهتها تدرس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية في شباط القادم، في ظل استمرار المباحثات بين الكتل السياسية حول التعديل الأخير لقانون الانتخابات الذي أثر على موعد إجرائها.

وأوضحت رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية حمدية الحسيني بحسب "راديو سوا" انه"لا يوجد حتى الآن موعد محدد لإجراء الانتخابات لأن تحديد أي موعد للانتخابات يجب أن يصدر بموجب مرسوم جمهوري"، مؤكدة أن إجراء الانتخابات في شباط "يعتمد على إصدار هذا المرسوم".

الى ذلك قال الناطق باسم المكتب الإعلامي لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي: ان المحكمة الاتحادية حددت منتصف نهار الاحد المقبل كموعد نهائي لقانون الانتخابات داخل رئاسة الجمهورية.وأوضح عبد الاله كاظم بحسب وكالة كردستان للانباء (آكانيوز) امس الجمعة ان "المحكمة الاتحادية اوضحت في ردها على كتاب رئاسة الجمهورية أن الساعة الثانية عشرة من يوم غد الاحد هو آخر موعد للقرار النهائي لمجلس الرئاسة".

واضاف ان "مجلس الرئاسة سيحدد موقفه من القانون بالنقض أو المصادقة قبل نهاية هذا الموعد الذي حددته المحكمة الدستورية".

فيما رأى محللون وسياسيون أن هناك بوادر انفراج في الأزمة التي خلفها قانون الانتخابات المثير للجدل، بعد سلسلة من اللقاءات والمباحثات التي يجريها قادة الكتل السياسية وكبار المسؤولين في العراق.

ناخبون وصناديق اقتراع بانتظار موعد الانتخابات

المحاصصة ..من إدارة الدولة إلى مقاعد المحافظات

الافتتاحية

رئيس التحرير

واحد من أكثر المظاهر تكراراً في الحياة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣ هو أننا دائما في مواجهة أزمة سياسية حادة ينبغي اجتيازها حتى نصل إلى استحقاق ما أو مرحلة ما من مراحل تلك الحياة السياسية التي ما أكثر الولادات القيصرية فيها!

دائما ينبغي أن نمر بخانق سياسي هو نتاج طبيعي لسوء التفاهم ولاختلاف النوايا وهيمنة روح التربص، لدى البعض، والاستئثار والاستحواذ على أكبر ما يمكن الاستحواذ عليه من الغنائم السياسية.إن جوا من التشكك واللا ثقة والخوف، من الماضي لدى جانب ومن احتمالات المستقبل لدى جانب ثانٍ ومن وساوس حاضر مشترك ملغوم ما بينهما، هو ما يتحمل مسؤولية تلك الأزمة النفسية السياسية التي تتفاقم بين مختلف الأطراف.ومن المؤسف أن عملا سياسيا قائما على الشحن الإعلامي الدائم هو ما يديم هذا الاحتقان النفسي لدى النخب السياسية وينزل به بالعمد إلى القاع الاجتماعي الذي تعتمل فيه مشاعر متضاربة بين الخوف والاطمئنان، بين الشك واليقين، مشاعر يغذيها سياسيون، بمصالح متضاربة، كما تنميها ظروف ملتبسة ويكرسها تاريخ مشحون بالدم والطغيان.

كان التفاهم الذي يُفترض أن نتوفر عليه خلال ست سنوات من العمل المشترك هو أقل بكثير من أن يسمح بانحسار الأزمة التي بقيت تتفاقم بين أطراف لا يحكمها أي تشريع مسبق ينظم العلاقة فيما بينها وينظم الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية.

كان جوهر المشكلة وسبب تكرارها أن هذه الأطراف هي التي تمتلك زمام التشريع وتقف على ناصية العمل بالتشريع على حد سواء.إن الكثيرين ينظرون إلى التشريعات بوصفها وسائل يسعى الآخر إلى فصالها على مقاس مصالحه، وهو شعور يدفع إلى التدخل في سن التشريعات من باب المصالح وليس من زاوية مدى استجابة التشريع للعمل الديمقراطي الذي يضمن مصالح الجميع وحقوقهم وبما لا يترك مجالا لشعور بالغلبة ولآخر بالخسران. هذان الشعوران هما مقتل الأنظمة الدكتاتورية المتعسفة وبذرة موتها التي تظهر ولو بعد حين.ولعل مسؤولية المشرِّع الديمقراطي ونجاحه يكمنان في إغلاق جميع المنافذ التي قد تسمح بشعور بغلبة وتفوق أو خسران وتهميش.. وفي الطور الأكثر تحديثا في النظم الديمقراطية المتطورة اصبحت التشريعات تسعى إلى توسيع الاهتمام بالفرد وصون حقه بفرديته، بعدما باتت الديمقراطية نظاما سياسيا واجتماعيا لصون حقوق الأقليات وحفظها من التهميش الذي قد يتكرس كناتج عرضي لحكم الأكثرية بموجب الدساتير الديمقراطية وآليات عملها السياسية الانتخابية.

ما زال الكثير يفصلنا، تاريخيا وثقافيا، عن هذا النمو والتطور الطبيعي لديمقراطية مجتمعات متقدمة..لكن مشكلة ديمقراطيتنا أنها تواجه معيقات بنيوية داخلية.فليس كل الذين يتنعمون الآن بامتيازات (الديمقراطية العراقية) ديمقراطيين. وتكون المشكلة أكبر حين يكون كثير من هؤلاء هم المشرعين لديمقراطية ناشئة، ديمقراطية تحبو بين إرادات عزلاء صاحبة مصلحة حقيقية بها وبين مطامع تظهر من الولاء إلى الديمقراطية أقل بكثير مما تخفيه من خناجر الارتداد عنها.هكذا نسمع، في أوقات الأزمات، كلاما صاخبا وتلويحا بالخناجر المخبأة خلف الظهور كلما أريد الاستحواذ على امتياز أو تعطلت المصالح.

وهكذا نسمع عن محاولات لتكييف أي تشريع على وفق ما تقتضيه المحاصصة التي ظاهرها محاصصة مكونات اجتماعية فيما باطنها بات يشير إلى محاصصة مكونات سياسية تستعير اسم المكون الاجتماعي وتأخذ امتيازاتها بهويته.وإلا كيف نفهم الجدل الذي دار أيام العيد ويدور الآن عن رغبة البعض بـ(توافق) على حصص المحافظات من المقاعد البرلمانية بعدما حسم الأمر بالتعديل الذي طرأ داخل البرلمان على قانون الانتخابات.

لا يمكن فهم هذا السعي إلا على انه محاولة للنزول بنظام المحاصصة من مستوى نظام الحكم وإدارة الدولة إلى هذا المستوى المناطقي، وهو نزول يخفي رغبة ملتوية تريد تثبيت نمط معين لتقاسم السلطة بخلاف ما قد تأتي به آليات الديمقراطية ونتائجها الانتخابية.

إن ما هو أكيد أن البلد يحتاج في المدى المنظور إلى الإستمرار بنظام التوافق السياسي، ولعل طبيعة البنية السياسية الحزبية السائدة هي في مقدمة ما يفرض هذه الحاجة..لكن البلد بحاجة أشد إلى أسلوب يجري بمقتضاه التخلص من النتائج المدمرة للمحاصصة.ومن الغريب أن دعوات النزول بالمحاصصة إلى مستوى المحافظات تأتي من الذين كثيرا ما سمعناهم، وهم يتنكرون للمحاصصة ويطالبون بالتخلص منها ويلقون بتبعة المجيء والعمل بها على آخرين، لكن يبدو أن المحاصصة ستظل مطلوبة لهؤلاء بمقدار ما تأتي به من (فوائد) ومدانة بمقدار ما تذهب بفوائدها إلى أولئك الآخرين.

الشرطة المجتمعية.. نقطة الشروع لتحقيق الأمن في بغداد

بغداد / المدى

باشرت وزارة الداخلية العمل ببرنامج الشرطة المجتمعية عام ٢٠٠٨ كأول تجربة عراقية في الشرق الأوسط تربط المواطن بالاجهزة الامنية، وسجلت تخرج دورتها الأولى والتي ضمت منتسبين من مختلف الاختصاصات الجامعية.

وقال الضابط المسؤول عن إدارة مديرية الشرطة المجتمعية لـ(المدى): ان الحاجة الى تأسيس الشرطة المجتمعية جاءت نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة المعدل العام لجرائم الاعتداء على النفس وسلامة الجسم، فضلا عن زيادة معدلات جرائم المال،مثل تحرير شيكات بدون رصيد، وانتشار ظاهرة غسيل الأموال والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة بأنواعها، فضلا عن ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء والعلاقات الأسرية وتفككها. واضاف ان الشرطة التقليدية تتقيد بالقوانين والنظم واللوائح العراقية المعمول بها، فيما يرتكز عمل الشرطة المجتمعية على بناء جسور الثقة بين المجتمع والشرطي، وخلق شعور لدى المواطن بأن تعامله مع الشرطة في الاخبار عن أي نوع من أنواع الجرائم سوف لن يلحق به أي أذى، مؤكدا ان الاسلوب العام في عمل الشرطة المجتمعية يعتمد على كسر حاجز عدم الثقة بين المواطن والشرطي.

واشار الضابط الى ان عدد منتسبي الشرطة المجتمعية في كل مركز للشرطة في بغداد محدد بثمانية عناصر يتمتعون بكافة مميزات منتسبي الشرطة الوطنية، لكنهم لا يرتدون الزي الرسمي وانما زيا مدنيا موحدا عبارة عن سترة (بنفسجية اللون، وبنطال اسود) وقبعة تحمل شعار الشرطة المجتمعية.

تفاصيل ص٩

5 الرئيس بارزاني يبحث مع ملكرت والسفير التركي قانون الانتخابات

التهديد باللجوء إلى البرلمان في حالة إصرار مجلس واسط على قرار المحرم

واسط /المدى

هدد مسؤول حزب الأمة العراقية في محافظة واسط باللجوء الى مجلس النواب والمحكمة الاتحادية في حالة عدم إلغاء مجلس المحافظة قرار تعيين محرم لكل عضوة من النساء في المجلس.

وقال نجاح الناصر بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) امس الجمعة "اننا نعتقد ان قرار مجلس محافظة واسط بتعيين محرم (رجل) لكل عضوة من النساء يسيء الى العملية الديمقراطية والمرأة العراقية على وجه الخصوص".

واوضح ان "هذا القرار سابقة خطرة في مجال البناء المؤسساتي للدولة العراقية وعودة الى القرون الوسطى ونظام الحريم في الوقت الذي نطالب جميعا بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وحماية حقوقها دستوريا".

واضاف "لذا نطالب مجلس محافظة واسط بإلغاء هذا القرار احتراما لشخصية المرأة واستقلاليتها اضافة لما يشكله هذا القرار من هدر للمال العام، كما نطلب من جميع القوى المدنية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الخيرة والمنظمات المعنية بحقوق المرأة الوقوف معنا لالغاء هذا القرار ومنع هكذا قرارات قد تصدر في المستقبل". مشيرا الى ان "الحزب قرر في حالة عدم الغاء مجلس المحافظة للقرار المذكور، سيلجأ الى المحكمة الاتحادية ومجلس النواب لاعادة الحق الدستوري للمرأة العراقية الى نصابه".

يذكر ان مجلس محافظة واسط اصدر قراره المرقم ١١٥ في ٢٧ تشرين الاول ٢٠٠٩ والمتضمن تعيين محرم لكل عضوة مجلس بصيغة عقد مؤقت وبراتب شهري قدره ٢٠٠ ألف دينار من حسابات صندوق دعم واسط.

اليوم في بغداد.. محاكمة حارس أمني بريطاني قتل اثنين من زملائه

ترجمة / المدى

يواجه الحارس الامني البريطاني ، داني فيتزيمونز، حكم الموت ان ثبتت عليه تهمة قتل اثنين من زملائه في بغداد، وكان فيتزيمونز قد استأجر للعمل من قبل عدد من الشركات الامنية البريطانية بالرغم من عدة تقييمات طبية صادرة عن اطباء الامراض العقلية في عام ٢٠٠٤، تشير الى تردي حالته بسبب اضطرابات عقلية واجهاد حاد.

وستبدأ محاكمة فيتزيمونز في بغداد اليوم ، حيث توجه اليه تهمة قتل اثنين من زملائه، الحراس الامنيين، وهما البريطاني بول ماكغوغان والاسترالي دارن هور، وقد اثارت هذه المحاكمة اهتماماً كبيراً بنظام الامن الخاص الذي تحول في العراق وافغانستان الى صناعة كبيرة.

ان الحالة العقلية لفيتزيمونز، المظلّي السابق، كما تقول صحيفة التايمز التي اطلعت على تقاريرها الطبية، تظهر انه قد تقرر اولاً اعطاؤه العلاج للشفاء من اضطرابات تتعلق بالاجهاد النفسي، في شهر كانون الثاني ٢٠٠٤، اثناء خدمته في الجيش البريطاني ، كما ان تقارير طبية لاحقة صدرت في شهر ايار ٢٠٠٨ وحزيران ٢٠٠٩ تؤكد تردي حالته العقلية، وكانت تلك التقارير قد صدرت من قبل فرق خاصة عسكرية ، عندما كان فيتزيمونز يواجه آنذاك تهما تتعلق بسلوكه المتسم بالعنف.

حارس امني بريطاني

اما التقرير الاحدث، فقد صدر قبل شهرين فقط، قبل ارسال المتهم الى بغداد من قبل الشركة الامنية، (آرمور غروب) حيث يواجه اليوم تهمة قتل اثنين من زملائه خلال مشاجرة جرت بعد وصوله بـ (٣٦) ساعة وكان فيها مخموراً.

ويصف التقرير حالة العنف التي تتم بها تصرفاته وادمانه الكحول والمخدرات، خاصة بعد عمله كجندي في الجيش البريطاني في العراق وكوسوفو. ويتحدث التقرير عن الامور التي تستثير داني بشدة ومنها رائحة الشعر المحروق وصوت الماء المتقطر، ومن الاحداث التي عانى منها الجندي، حادثة معينة بالذات كما يؤكد الاطباء هي: عندما تسلم امراً بمعاينة عدد من البنايات الصغيرة شبه المعتمة، وعند دخوله اليها، رأى مجمدة كبيرة الحجم، وعند رفع غطاءها، رأى في الداخل اكياس شفافة زرقاء، تضم اجزاء مقطعة من جثة صبي في زهاء الحادية عشرة من عمره، اعيد ترتيبها.

وبعد اربعة اعوام، كان يعاني من اضطرابات عقلية وقلة النوم، حيث تقطع نومه احلاما وكوابيس عن مشاهد رآها في الماضي.

وفي حزيران ٢٠٠٩، أظهر التقرير الطبي الاخير ان اضطراباته العقلية تسير نحو الاسوأ وانه لم يعد قادراً على التكيف مع حياته الاعتيادية وفي حاجة الى العلاج، ومع ذلك فان الشركات الامنية العاملة في العراق كانت تطلبه للعمل ، متجاهلة وضعه العقلي.

اما الشركة الامنية الخاصة، (آرمور غروب) التي استخدمته اخيراً فقد اعلنت ان داني فيتزيمونز قدم لها تقارير فريقه عن وضعه الصحي والعقلي. وفي لندن اعلنت زوجة والد داني، ان داني قد عانى من الشركات الامنية الخاصة التي كان عليها التأكد من التقارير وعانى ايضاً إثر خدمته في الجيش البريطاني حيث رأى مشاهد عنيفة أثرت على حالته العقلية وتصرفاته.

عن التايمز
٢٠٠٩/١٢/٤

أميركا تعلق تعاملها مع وزراء حزب الله

بيروت/ وكالات

أكدت الولايات المتحدة أنها ستتعامل مع مسؤولي الحكومة اللبنانية باستثناء حزب الله وفي الوقت نفسه، طلب رئيس الشؤون القانونية بمنظمة ايباك وضع لبنان على قائمة الإرهاب إن لم يسيطر على الحزب.

وعلقت مديرة مكتب مصر والمشرق في وزارة الخارجية الاميركية نيكول شامباين على زيارة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري الى دمشق، بالقول: "نحن ندعم رئيس الوزراء، ويعود له الامر تمامًا ليقرر أين يريد الذهاب ومتى يريد الذهاب، لن نقوم بتوصيف زيارته، لا نريد التأثير على زيارته، لبنان بلد مستقل. نريد من رئيس الوزراء ان يتطرق الى التحديات التي يواجهها بلده وينخرط مع اي بلد يراه مناسبًا، نرى هذا الامر جزءًا من تسلسل احداث طبيعي". وحول زيارة الرئيس ميشال سليمان الى واشنطن في الرابع عشر من الشهر الحالي، قالت شامباين "نحن نعتقد ان هذه الزيارة ستعطينا فرصة جيدة للتحدث مع الرئيس سليمان عن الاولويات التي يراها في المرحلة المقبلة ونأمل ان نتمكن من دعم هذه الاولويات"، واضافت "توقيت الزيارة جيد، لدينا الكثير من الاحترام لسليمان منذ توليه قيادة الجيش، نعرف ان لدى الحكومة اللبنانية الكثير لتفعله الان، نريد دعم الحكومة اللبنانية سياسيًا واقتصاديًا".

اكتشاف موقعين آثاريين جديدين في النجف

النجف/ وكالات

أعلنت دائرة آثار النجف، اكتشاف موقعين آثاريين جديدين يضمان ديرا ومناطق عبادة تعود إلى زمن دولة المناذرة التي حكمت المنطقة بين عامي مئتين وثمانية وستين وستمئة وسبعة ميلادية في منطقة الحيرة التاريخية جنوب مدينة النجف. وقال المشرف على عمليات التنقيب شاكر عبد الزهرة في حديث صحفي إن "الموقعين المكتشفين يتكونان من قاعات مختلفة الطول والمساحة وغرف نوم ومطابخ ومسابح وممرات وأواوين". وأضاف المشرف على التنقيبات أن "وجود الكثبان الرملية في هذه المنطقة الصحراوية كان سببا في حماية المباني من المؤثرات الطبيعية.

الكونغرس يوبّخ "الجهاز السري" المكلف بأمن أوباما

واشنطن/ وكالات

وبخ عدد من النواب في الكونغرس الاميركي رئيس الجهاز السري مارك ساليفان المكلف بامن رئيس الولايات المتحدة الاميركية باراك اوباما بعدما نجح زوجان في الدخول من دون دعوة الى حفل عشاء في البيت الابيض.

وفي مواجهة اعضاء لجنة الامن الداخلي في مجلس النواب، تحدث ساليفان ردا على الاسئلة في جلسة استمرت حوالي اربع ساعات عن "الثغرات" في نظام امن البيت الابيض.يشار الى ان زوجين نجحا في مساء يوم ٢٤ تشرين الثاني الماضي، في الدخول الى البيت الابيض من دون دعوة بمناسبة حفل عشاء اقيم على شرف رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، وتمكنا من التقاط صور مع الرئيس الاميركي باراك اوباما. فيما اكد اوباما في تصريحات صحفية انه يشعر بالامان وما زال يثق في "الجهاز السري".